
اخترنا
للفلاح والعامل
رسالة اشتراكية

احترنا للفلاح والعامل

رسالة اشتراكية

بقلم

فوزي عبد الحميد

عزيزى القارىء ..

لن أدخل معك فى أية تعقيـــدات علمية ولكن سأحاول أن أقدم لك بعض مظـــاهر الظلم التى لا يرضى عنها أى انسان واع ، وأســـــاس هذه المظالم وكيفية التغلب عليها ..

إلـــــداء

لكى نبدأ أحب أن أقول لك ان أسباب ظهور الظلم فى أى مجتمع ليس مرجعه محض الصدفة أو الارادة المتعمدة .. فالصدفة لا تؤدى الى ظلم عام كما أنه من المؤكد أن الانسان ليس سيئا بطبعه حتى يرضى بوجود أى أوضاع اجتماعية شاذة .

أخى الموطن .. هل حاولت أن تجلس الى نفســـك تتذكر وتراجع الاحداث اليومية الجارية.. اعتقد أنأى انسان حساس لابد له أن يمر بهذه التجربة .. فماذا تذكرت وأنت تخلو الى نفسك؟ هل ركزت كل تفكيرك فى مباريات كرة القدم والسباحة وغيرها من الرياضات المحبوبة ؟ أو أخذت تفكر فى أحداث فيلم تليفزيونى أو سينمائى مسل مثير .. ؟ لابأس فكلنا يفكر مثلك ولكن هل فكرت

فى بعض أولاد جيرانك او أولاد خدمك أو أبناء الذين تتعامل معهم بأية صورة من الصور ؟ • ولماذا نذهب بعيدا ؟ • أليس لديك من ذوى قرباك من يختلفون فى ظروف حياتهم عنك فى ظروف حياتك؟ وسأفترض أنك تجد كل رعاية وتحصل على كل ما تحتاج اليه من ضرورات وكماليات الحياة •• ولكن تعال نناقش بهدوء هذه الحقيقة •

انك تستيقظ صباحا لتجد من يعد لك طعام افطارك ومن يراقبك حتى تنتهى من طعامك ثم تجد من يعد لك لفافة صغيرة بها ما تحتاج اليه أو قد لاتحتاج اليه خلال بضع ساعات •• ثم تخرج وملابسك نظيفة لتجد سيارة تركب فيها مع زملائك لتذهب الى مدرستك أو تركب دراجتك الخاصة او تذهب ماشيا ومعك من يحمل لك حقيبة كتبك وتودع أهل منزلك بعد أن تسمع نصائح مفيدة تهدف الى حمايتك من أخطار الطريق ، وعندما تعود الى منزلك تجد من يقابلك والابتسامة على وجهه أو حتى العبوس بسبب خطأ ارتكبته انت •• هذا لايهم انما ستجد على أى حال من سيهتم بك ويقابلك وتجلس لتخلع ملابسك لتلتهم ما أعد لك من طعام ساخن لذيذ •• ثم تبدأ فى دراستك تحت اشراف والديك أو احدهما فى جو معد اعدادا معقولا •• فالاضاءة سليمة ؛ وحاجاتك مكفولة ونفسيتك راضية •• وعندما يحل النوم ستجد من يعنى بك ويسأل عنك قبل ان تنام وحتى فى أثناء النوم •

ان هذا الوصف لا مبالغة فيه فهذا حق لكل انسان .. ولكن تعال معى لنضرب مثلا ثانيا لصديق لك فى ظروف أقل ، ولنفترض أن والديه يكدحان معا حتى يتعاونان على مواجهةتكاليف المعيشـــة وليوفرا لأبنائهما لقمة العيش اليومية .. فالأب يبـدأ يومه وكل تفكيره فى أن يلحق بعمله الذى يجب أن يبدأ قبل الثامنة وليس لديه وقت كاف للاهتمام بأولاده سوى القاء بعض النصائح العاجلة يقولها مهرولا .. والأم العاملة كالوالد مرتبطة هى الأخرى بميعاد عملها وعليها أن تقوم بأعباء كثيرة وسريعة وهكذا يحرم ابنهما الطالب من العناية التى يحصل عليها زميله فى المثل السابق .. يذهب الى مدرسته بطريقة أو أخرى ويعود ليجد ان المنزل ليس به من يلقاه ببشاشة غير مصطنعة ، ثم يدبر أمره ويقوم بتأدية واجبه المدرسى دون أى اشراف وفى ظروف غير مواتية . ثم أسوق اليك مثلا ثالثا وأخيرا عن أحد زملائك الذى انتهى من دراسته الابتدائية الالزامية واضطر الى عدم الاستمرار فى الدرس والتحصيل .. ذلك لأن أسرته الصغيرة فى حاجة الى بعض قروشه الزهيدة التى يحصل عليها بجهد مستمر وكفاح متواصل ، ولعلك تتصور معى كيف يجابه أغلبية هـــؤلاء الأطفال الأعمال الشاقة فى مثل هذه السن التى هم معها فى حاجة ماسة الى الرعاية التامة والاهتمام بما يحصـلونه من خبرات ومتابعة لتطوراتهم الصحية والخلقية والنفسـية .. هؤلاء الأطفال الذين لم يرتكبوا أى ذنب كى يرثوا عن آبائهم الفقر والتعاسة والضـــعف الصحى والنفسى .

أعتقد أننى لم أبالغ فى تصويرى الأمثلة الثلاثة السابقة وعلينا الآن أن نحلل هذا المظهر من مظاهر الظلم قبل أن نبحث عن العلاج وأحب أن تعرف أساسا أن العلاج السليم يكمن فى أن نرفع طفلى المثلين الأخيرين الى مستوى الطفل المذكور فى المثل الأول وبهـذا نعيش جميعا فى محبة وتفاهم وتعاون ٠

ان أساس هذه المشكلة هى النتيجة الحتمية لرواسب مجتمعنا القديم ٠٠ ذلك المجتمع الذى كانت تفشو فيه الأنانية والسـيطرة والاقطاع والاستعمار ٠٠ كلمات يكرهها كل منا وأرجو منك أن تحاول وحدك اعـادة قراءة كل كلمة وان تركز فكرك فى مدلول كل منها ٠٠ ولن أحاول أن أشرحها لك فأنت بذكائك ستعرف أثر كل منها على مقدرات وطننا الغالى العزيز ٠

والآن لقد عرفت أحد مظاهر الظلم ولن أكثر عليك بضرب الأمثال بل سأتركك تفـكر بنفسـك فى مظاهر أخرى من الظلم ولتحاول بنفسك أن تعرف سبب كل منها وأؤكد لك بأن أساس الداء هو الأنانية والسيطرة والاقطاع والاستعمار ٠

الماضى

كان بلدنا الجميل مسرحا لتنازع فئة من المستغلين الذين كونوا ثروات هائلة عن طريق المضاربات غير المشروعة وعن طريق الاحتكارات وشراء الذمم أو عن طريق استغلال الطبقات الكادحة العاملة والتى لم تكن تحصل الا على الفتات اللازم لتأخير الموت .. وكان هناك ملك على رأس هذه الفئة يضرب لهم أسوأ المثل فى تحقير شعبنا الأصيل ، وجالت هذه الفئة وصالت وهمها الأكبر هو الاثراء دون حساب أو رقيب ، وظل شعبنا ينظر الى السماء طالبا من الله أن يمنع عنه هذا الكرب وذلك البلاء والأدهى ان هذه الفئة لم ترض ان تستغل أموالها المتكاثرة فى خدمة اقتصادنا الوطنى فكنت ترى أن أى شىء مستورد حتى قلمك الرصاص كان يأتى الينا من بلاد بعيدة، فلم تكن هناك مصانع سوى عدد قليل أقامه بعض المستغلين بقصد تضاعف رءوس أموالهم دون النظر الى الحاجات الحقيقية لحاجات وكرامة شعبنا .. وانى لا أريد أن أسفه لك كل الرجالات فى العصور السابقة فلقد ظهر فى عالم الاقتصاد رجال وطنيون مخلصون أمثال طلعت حرب ولكن للأسف لم تكن هناك خطة مدروسة توجه اقتصاد البلد وتصمم على الانتاج من الأبرة حتى الصاروخ ..

ودارت الأيام وجاء من عبر عن ارادة هـــذا الشعب •• جاء بطلنا جمال عبد الناصر بروح ثورية وقضى على رمز الفساد وأســاس البلاء وقامت ثورتنا البيضاء المتسامحة لا لتخرب ولكن لتبنى وكان أمامها مشاكل متعددة فلم تهدأ من اليوم الأول وكانت تحارب فى أكثر من جبهة فالاســتعمار رابض على أرض القنــاة ، وأعوانه منتشرون فى الوادى الاخضر ، والاقطاع كان لايزال يسيطر عـلى مقدرات الناس ، والأنانية تملأ القلوب والرجعية متمثلة فى بعض حكام العرب يتربصون بنا الدوائر ، ولم ييأس رئيســنا أو اعتراه أى وهن ، وحارب فى هذه الجبهات ومن ورائه قلوب ملايين من الشباب المؤمن بمستقبل بلده ، ووضعت الثورة ستة أسس هــامة تسير على هديها وتعمل من أجل تحقيقها وانى لواثق بأنك تحفظ عن ظهر قلب هذه الأهداف الســتة التى ستحدد مستقبل شــعبنا العملاق العظيم •• ودارت الأيام وجاءت أحداث هامة يعلمها ويذكرها كل منا •• فقد حققت حكومتنا الرشيدة الاصلاح الزراعى بهدف رد الحق الى أصحابه ورفع مستوى غالبية شعبنا من الفلاحين والفقراء •• ولم يهدف هذا القانون العظيم الى افقار الاغنياء بل كانت الحكمة الحقيقية منه هــو أخذ ما يزيد عن حاجة العائلات الغنية واعطائه للعائلات الفقيرة استنادا الى معان سأشرحها لك فيما بعد •• ولعلك تفخر معى بأننا عاصرنا طرد آخر جندى بريطانى من أرض الوطن وحررنا بلادنا من الاستعمار الذى جثم على مقدرات شعبنا ما يزيد عن سبعين عاما •

وسأحاول أن أشرح لك فى بقية هذه الرسالة الأسس التى تعتمد عليها سياستنا ، أى سأبين لك مفهوم اشتراكيتنا الديمقراطية التعاونية وسأتدرج بك الى أن نصل الى مفهوم الاتحاد الاشتراكى العربى •

عزيزى القارىء :

لقد وعدتك فى أول هذه الرسالة أن أجنبك التعاريف العلمية وسأظل محافظا على وعدى ، وتعال معى نبحث معنى الاشتراكية الديمقراطية التعاونية وما الغرض منها ؟ والوسائل التى تعتمد عليها وأرى لزاما على أن أبدأ بنقل ماقاله معلمنا العظيم جمال عبد الناصر فقد قال سيادته « لقد كان من أعظم الملامح فى تجربتنا الفكرية والروحية اننا لم ننهمك فى النظريات بحثا عن حياتنا ، وانما انهمكنا فى حياتنا ذاتها بحثا عن النظريات • كانت حرية العمل مقدمة للعقيدة النظرية ثم كانت العقيدة النظرية ، وليدة للطبيعة ذاتها •

ولقد قمنا بصياغة عقائدنا من تفاصيل الأحداث التى مرت بنا ، ولم نترك أى عقائد نستعيرها أو نفترض وجودها على غيرواقع توجه سير أحداثنا وتصنع تاريخنا » •

هكذا بدأنا تطبيق العقيدة من وحى الطبيعة ووحى التاريخ ، ثم كانت صياغة العقيدة فى شكل قانون للحركة تالية للتطبيق ومترتبة عليه •

وبذلك وضعنا العقيدة فى خدمة الحياة ، ولم نضع الحياة فى خدمة العقيدة .

ولقد طلع الفجر الذى انتظرناه وأشرقت الشمس على أمانينا .

ويبدو لك الآن واضحا ان نظامنا هذا كما قرره زعيمنا نظام ينبع عن فطرتنا ، ويتلاءم مع ظروفنا الخاصة . ويعتمد نظامنا من الناحية السياسية على الديمقراطية الحقيقية والتى تتبلور فى مبدأ هام هو أن الشعب مصدر السلطات . سأشرح لك فيما بعد مفهوم الديمقراطية فى نظامنا الاشتراكى .

أما من الناحية الاجتماعية فان نظامنا لا يستهدف الغاء الملكية الخاصة كما فى الشيوعية وانما يعمل على ابقاء هذه الملكية وحمايتها لكى تؤدى دورها النافع فى خدمة المجتمع والتقريب بين الفئات التى يتكون منها ، كما انه لا يسمح بالصراع والتنازع بين مختلف أفراد الشعب انما يستهدف على العكس التعاون بين فئات المجتمع تعاونا ماديا ومعنويا .

وفى سبيل اقامة هذا التقارب وذلك التعاون لجأ نظامنا الى الاجراءات الآتية فى القطاع الزراعى :

١ ـ تحديد الملكية الزراعية حتى نمنع سيطرة الاقطاع .

٢ ـ تمليك الذين لا يملكون ، حتى يتحول الاجراء الى ملاك ولنقيم فئة جديدة من صغار الملاك تحقق التوازن الاجتماعى فى الريف .

٣ ـ تحديد ايجار الأراضى الزراعية منعا لأى طمع أو أى شهوة •

٤ ـ تحديد أجر العامل الزراعى •

٥ ـ ولحماية صغار الملاك تقرر تكوين الجمعيات التعاونية فى المناطق التى ينطبق عليها قانون الاصلاح الزراعى •

وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصـــادى فنظامنا يؤمن بالفردية ويتخذها من وسائله ، كما انه يؤمن من الناحية الأخرى بالجماعية ويتخذها من وسائله •

ولتحقيق المصلحة العامة والرفاهية الشاملة فهو يقوم على :

١ ـ تقييد الملكية الخاصـــة حتى لا تؤدى الى الاحتكار أو الاستغلال •

٢ ـ استخدام رأس المال الخاص تبعا لمقتضيات المصلحة العامة

٣ ـ تنظيم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة •

٤ ـ قيام الدولة بدور هام فى التنمية الاقتصادية باعتبارهـــا الرائد أو الموجه وبما لا يتعارض مع نشاط رأس المال الخاص •

ويولى نظامنـــا أهمية خاصة للنشاط التعاونى باعتباره نظـاما اقتصاديا يكفل للفرد حاجاته ومطالبه ، ويجعل منـه مواطنـا صالحا يمارس نشاطه فى بيئة ديمقراطية •

أي أن نظامنا عندما يقيد الملكية الخاصة ويحددها ، وحين يوجه رأس المال الخاص نحو خدمة الاقتصاد القومى ، انما يستهدف الاكثار من الملكيات الصغيرة والمتوسطة حتى يتسنى لنا أن نحول مجتمع الاجراء الى مجتمع كل أفراده أو غالبيتهم من الملاك .

فاشتراكيتنا دعوة اصلاحية انسانية ، تؤمن بالفرد وبحقوق مقوماته الانسانية ، وتعترف له بممارسة حقه فى الوجود ، وبالتمتع بكل ثمرات جهوده أو طاقاته فى اطار من المصلحة العامة والتضامن الاجتماعى ، بحيث لا يكون بيننا مكان لمستغل أو مسيطر أو ظالم .

ولذلك فان اشتراكيتنا تعتبر اشتراكية بناءة لا تهدم بقدر ما تبنى ولا تعاقب بقدر ما تكافىء ، ولا تعيش على صراع الطبقات بقدر ما تؤمن بالتعاون الكامل بين جميع أفراد الشعب وهيئاته وطوائفه ، فى اطار من التكافل الاجتماعى واتاحة فرص العمل للجميع .

ويمكننى أن أختصر لك هذه المعانى بجملة قصيرة وهى أن نظامنا لا يسمح للفرد باستغلال الجماعة ، كما لا يسمح للجماعة باستغلال الفرد ، فالأساس فى مجتمعنا الجديد هو السعى للتحرر من جميع الوان الاستغلال والسيطرة . وتحقيق التعاون بين جميع عناصر الانتاج . ولذلك تسعى « التعاونية » وهى الدعامة الثالثة فى نظامنا لتحقيق أهداف أساسية أهمها :

أولا : كفالة التعاون بين مختلف صور النشاط الاقتصادى

الخاص بما لا يسمح لأصحاب نشاط معين بالسيطرة على اقتصادنا القومى وبما يضمن تخطيط هذا النشاط الخاص فى مجموعه بالشكل الذى يحقق التكامل الاقتصادى فى مجتمعنا .

ثانيا : تنظيم الروابط الاجتماعية بين أصحاب المهنة الواحدة أو المشتغلين بنشاط اقتصادى متجانس على أساس تعاونى كامل فيما بينهم ، يضمن التعايش السلمى فى محيط علاقاتهم الخاصة ويحمى مصالحهم المختلفة .

ثالثا : تجميع الأفراد كمستهلكين ومنتجين فى تنظيم اقتصادى تعاونى بغية مواجهة ما يعترضهم من مشاكل اقتصادية ذات ارتباط بنشاطهم ، أو لمحاولة مساعدتهم فى مواجهة أعباء معيشتهم وتقديم الخدمات اللازمة لهم بأرخص الأسعار وأقل النفقات .

رابعا : تحقيق صور التعاون الكامل بين جميع العناصر التى تسهم فى عملية الانتاج وأهمها جميعا التعاون بين العمال وأصحاب الأعمال . وبين السلطات الحاكمة وأفراد الشعب . وبين الأجهزة التى تكون النظام السياسى للدولة .

ومن المعلوم أن فلسفة التعاون تقوم على الايمان بشخصية الفرد وحقه فى العمل وقدرته على بناء المجتمع الذى يتمناه . والتعاون هو المدرسة العملية التى تعلم الأفراد الديمقراطية اذ يشعر الفرد فيه بأنه جزء من كل له شأنه وقيمته فى الكيان الاجتماعى ، وليس مجرد « مسمار » صغير فى آلة المجتمع

الضخمة . واذ اعتبرت الدولة ان « التعاونية » واحدة من الدعائم التى يقوم عليها المجتمع من ناحية تكوينه الاقتصادى والانسانى ، فانها بذلك تعبر عن ثقتها فى أفراد المجتمع ، وقدرتهم عـلى خلق الظروف الملائمة لتطوره وتقدمه . وبذلك لن يقف الشعب موقفا سلبيا من تطوره ومشاكله ، بل يكون عاملا فعالا فى انشاء مجتمع تسوده السعادة والرفاهية ، وهكذا أخذت الصورة التى تريدهـا الدولة للمجتمع التعاونى تتبلور فى خطوطها العريضـة ، فأصبح التعاون هو السمة الواضحة فى البناء الاجتماعى الجديد .

واذا كانت الدولة هى التى قامت حتى الآن بالدور الحاسم فى اقامة الجهاز التعاونى ، فان القوى الشعبية التى يقوم التعاون أصلا لاسعادها ؛ هى المطالبة بالعمل الجدى فى تنميته ؛ ادراكا منها بأن التعاون هو طريقها الى الاشتراكية السليمة ، وانى انتهز هـذه الفرصة لأقدم للقارىء كلمة قالها رئيسـنا عبد الناصر عن معنى التعاون فقد قال سيادته : « انى أؤمن بالتعاون ، وان ثورتكم حينما قامت انما ارتكزت على تعاون أفراد من أبناء هذا الوطن ؛ تعاونوا على الخير وتعاونوا من أجل وطنهم ، وتعاونوا من أجل مصلحة مصر .. فأنا أعلم أن التعاون كلمة ضخمة .. وكلمة لها معنى كبير .. »

وهكذا فان الاشتراكية هى الاطار الاقتصـادى لمجتمعنا والتعاونيـات هى الاطار الاجتماعى ، أما الاطار السـياسى فهـو الديمقراطية وسأفرد له جزءا هاما من موضوع رسالتى .

انه لمن الخطأ أن نسترسل فى التكلم عن ديمقراطيتنا دون أن نرجع الى الميثاق الذى قدمه رئيسنا ، ذلك الأســـاس المتين الذى سيعتبر الموجه الحقيقى والخلاق لمستقبلنا الباسم باذن الله . لعلك يا عزيزى القارىء قرأت بتمعن ميثاق أمتنا ، وسأذكرك ببعض كلمات ما جاء فى بابه الخامس لمفهوم الديمقراطية :

« ان الثورة بالطبيعة عمل شعبى وتقدمى ..

انها حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيـــد لكل العوائق والموانع التى تعترض طريق حياته كما يتصورهـــا وكما يريدها .

كما انها قفزة شعب عبر مسافة التخلف الاقتصادى والاجتماعى تعويضا لما فات ووصولا الى الآمال الكبرى والتى تبدو خلال المثـل الأعلى لما يريده للأجيال القادمة .

من هنا فان العمل الثورى الصـــادق لا يمكن أن يكمل بغير سمتين أساسيتين :

أولاها شعبيته ..

وثانيها تقدميته ..

ان الثورة ليست عمل فرد والا كانت انفعالا شخصيا ذاتيا ضد مجتمع بأكمله .

والثورة ليست عمل فئة واحدة والا كانت تصادما مع الأغلبية

وانما قيمة الثورة الحقيقية بمدى شـــعبيتها وبمدى ما تعبر به عن الجماهير الواسعة وبمدى ما تعبئه من قوى هذه الجماهير لاعـــادة صنع المستقبل وبمدى ما يمكن أن توفره لهذه الجماهير من قدرة على فرض ارادتها على الحياة ٠

والثورة تقدم بالطبيعة ٠

ان الجماهير لا تطالب بالتغير ولا تسعى اليه وتفرضـــه لمجرد التغيير نفسه خلاصا من الملل وانما تطلبه وتسعى اليه وتفرضـــه تحقيقا لحياة أفضل تحاول بها أن ترتفع بواقعها الى مستوى أمانيها

ان التقدم هو غاية الثورة ٠ والتخلف المادى والاجتماعى هو المفجر الحقيقى لارادة التغير والانتقال بكل قوة وتصميم مما كان قائما بالفعل الى ما ينبغى أن يقوم بالأمل ٠

ان الديمقراطية هى توكيد السيادة للشعب ٠٠ ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه ٠٠

ان الديمقراطية هى الحرية السياسية ٠ والاشـــتراكية هى الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنتين ٠ انهما جناحـا الحرية الحقيقية وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحريةأن تحلق الى آفاق الغد المرتقب ٠ ٠ »

واستطرد الميثاق يعبر عما يجيش فى نفس كل وطنى غيور فاهم واع ٠

وجاء فيه ما يلى « ان مصر وقعت بعد الحركة الشعبية الثورية سنة ١٩١٩ فى الخديعة الكبرى للديمقراطية المزيفة • واستسلمت القيادات الثورية بعد أول اعتراف من الاستعمار باستقلال مصر الى ديمقراطية الواجهات الدستورية التى لا تحتوى على أى مضمون اقتصادى • ان ذلك لم يكن ضربة شديدة ضد الحرية فى صورتها الاجتماعية فقط ، وانما ما لبثت الضربة ان وصلت الى هذه الواجهة السياسية الخارجية ذاتها ، فان الاستعمار لم يقم وزنا لكلمة الاستقلال المكتوبة على الورق ولم يتورع عن تمزيقها فى أى وقت وفقا لمصالحه • ان ذلك أمرا طبيعيا •

ان واجهة الديمقراطية المزيفة لم تكن تمثل الا ديمقراطية الرجعية •• والرجعية ليست على استعداد لأن تقطع صلتها بالاستعمار أو توقف تعاونها معه ولذلك فقد كان المنطق الطبيعى بصرف النظر عن الواجهات الخارجية المزيفة أن نجد الوزارات فى عهد الديمقراطية الرجعية وفى ظل ما كان يسمى بالاستقلال الوطنى لا تستطيع أن تعمل الا بوحى من ممثل الاستعمار فى مصر بل انها فى بعض الأحيان لم توجد الا بمشورته وبأمره بل وصل الحال فى احدى المرات انها جاءت الى الحكم بدباباته •

ان ذلك كله يمزق القناع عن الواجهة المزيفة ويفضح الخديعة الكبرى فى ديمقراطية الرجعية ويؤكد عن يقين انه لا معنى للديمقراطية السياسية أو للحرية فى صورتها السياسية من غير الديمقراطية الاقتصادية أو الحرية فى صورتها الاجتماعية • »

لعلك تستوعب مثل غيرك ماجاء فى الميثاق عن مفهوم الديمقراطية وانى أعتبر ما جاء فى الميثاق هو المخطط الرئيسى والمفهوم الأصيل لديمقراطيتنا النابعة من ضميرنا .

ولكن ما مفهوم الديمقراطية ؟ اننا استنادا الى مبدأ عدم الخوض فى التعريفات العلمية ، نقول ان الديمقراطية هى بمثابة اشتراك كل مواطن فى العمل وفى تحمل المسئوليات ، واشعاره بحقه فى الاسهام الحر فى توجيه المقدرات العامة ، ثم الاستفادة من هذه المقدرات فى حدود الكفاءات التى يتمتع بها ، وحقه كانسان فى أن يكفل له المجتمع الحد الأدنى من حقوقه فى الكسب الشريف والمعرفة والحرية . ان الديمقراطية هى النظام الذى يشعر فى ظله المواطن بأن الأرض التى يدرج فوقها هى أرضه . وان الدولة التى تشرف على المقدرات العامة هى دولته . وان المصير المقدر له هو مصيره الذى اختاره بنفسه . واذا أردنا أن نحدد النقاط الأساسية التى يقوم عليها النظام الديمقراطى طبقا لما أجمع عليه المفكرون فان ذلك يمكن تلخيصه فيما يلى :

(ا) الديمقراطية هى حكم الشعب عن طريق الشعب ولأجل الشعب ، والهيئة الحاكمة التى تمارس مهمة الحكم يجب أن تكون ممثلة لمجموع الشعب وهدفها الأول المحافظة على حياة أفراد هذا الشعب والعمل على رفع مستوى معيشته .

(ب) البعد عن أية محاولة هدفها رفع الدولة الى مرتبة التقديس والالوهية وفناء الفرد فى الدولة .

(ح) تخضع الأقلية لحكم الأغلبية دون أن يمسها أى اضطهاد أو أذى من جراء معارضتها .

(د) يكون للأفراد كامل الحرية فى الانتظام فى نقابات وجماعات مهنية تدافع عن مصالحهم الخاصة على أن تسود مصلحة الجماعة مصلحة الفئات المختلفة .

(هـ) حقوق الملكية مقدسة ومصونة مادامت غير متعارضة مع المصلحة العامة .

(و) يجب أن يتوافر للأفراد الحرية المطلقة فى القول والتفكير وأن يعرض كل اقتراح للاصلاح على الشعب ممثلا فى مجلسه النيابى لابداء رأيه فيه بالموافقة أو الرفض بعد مناقشة حرة علنية .

(ز) الهدف هو تحقيق أكبر قسط من الرفاهية لجميع أفراد المجتمع فى حدود مقدرتهم الانتاجية .

والواقع أن حرية الفرد هى أساس الحرية الديمقراطية ، فاذا لم يكن الفرد حرا فى رزقه ، واذا كان الفرد لا يستطيع أن يحصل على عيشه فلن يستطيع أن يقول رأيه فى أى شىء . ومن ثم لاتكون هناك ديمقراطية . فالديمقراطية السياسية تأتى من التعبير الحقيقى من الفرد الحر . فاذا لم يكن الفرد حرا فى رزقه وعيشه قيدته لقمة العيش عن التعبير الصادق عن معتقداته .

ان التعبير الحقيقى من الفرد الحر يأتى من الشعور بالكرامة والانسانية وهذا الشعور يتولد من :

١ ـ احترام الأفراد بعضهم بعضا •

٢ ـ الغاء الفوارق والقضاء على الطبقات •

٣ ـ الايمان بالخضوع لنظام واحد بوجه عام والمساواة بين الجميع فى الحقوق والواجبات •

عزيزى القارىء :

انني أحس عندما أكلمك عن الديمقراطية بمفهومها الواقعى بأنى لا أخرج عن فلسفة اشتراكيتنا ، لهذا فانى سأسهب قليلا فى هذا الموضوع توكيدا لمفهوم اشتراكيتنا العربية •

فالديمقراطية الحقيقية هى فى واقعها خلق حر شائع بين الناس جميعا ، فيجب أن يكون كل مواطن مؤمنا فيما بينه وبين نفسه بأنه مساو لمواطنيه فى حقوقه وواجباته ، وبأنه لا يستأثر بشىء من دون مواطنيه ، وانه لا يوجد فى مجتمعه قوم ينعمون الى أقصى غايات النعيم وقوم آخرون يشقون الى أقصى غايات الشقاء •

اذ أن المثل الأعلى للديمقراطية هو تحقيق المساواة • وان الهدف الذى يتطلع اليه بنو البشر فى ظل النظام الديمقراطى هو العدالة الاجتماعية • ذلك لأن التكافؤ فى الحقوق والواجبات يؤدى الى قيام مجتمع متحرر من الظلم الاجتماعى ويشعر افراده بالعدالة الاجتماعية واذا كانت الديمقراطية هى النظام الذى يحقق العدالة فى كل العلاقات بين الأفراد والجماعات ، فذلك لأن النظام الديمقراطى يقوم قبل كل شىء على المساواة •

وارجو أن يكون واضحا أن المساواة التى نشير اليها ليست تلك التى تهدف الى الغـــاء التنوع والاختلاف بين الأفراد ، ذلك الاختلاف الذى رسمته الطبيعة ، ولكن المساواة هى ألا يوجد بين الناس من يشقى على حين ينعم قوم آخرون ، وان تستبعد بعــض الطبقات من التمتع بالتراث الحضارى الذى يتمتع به الآخرون ،وانه ليس من عدم المساواة فى شىء أن يحصل فرد على كسب أكثر من الآخرين أو يفوقهم فى مغانم الحياة . ولكن عدم المساواة الحقيقى هو فى الفوارق الشاسعة بين دخول الناس ، مما يقسمهم الى طبقات لا يمكن أن يندمج بعضها فى بعض على أسس عادلة نابعة من الطبيعة البشرية العميقة السامية . بل ان جوهر المساواة يتحقق عندما لا يكون دخل الفرد بمثابة عائق عن اتباع طريقة مشتركة فى الحياة ، تدفع المثل العليا للمجموع دائما الى الأمام ، وتدفع الناس جميعا متضامنين فى سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية . فالمساواة التى نعنيهــا هى : المساواة التى تقوم على تكافؤ الفرص .. أى أن يكون أمام كل فرد نفس الفرصة فى ان يولد ولادة سليمة . ويتمتع برعاية صـــحية كافية . وتتاح له فرص التعليم . وان تتوافر له فرص التقـدم .. نفس الفرص التى يتمتع بها سواء تمتعا واقعيا حقيقيا ، وسيصــل كل واحد بعد ذلك الى المكان الذى تؤهله له كفاءته ، بشرط ألا يترك المجتمع أحد أفراده من جهة ينجح الى الدرجة التى تجعله قادرا على استغلال الآخرين ولا يترك أحد أفراده من جهة أخرى

يفشل ويتعثر الى الدرجة التي يهبط فيهـــا عن المســـتوى المعتدل واللائق للمعيشة •

وهذه الديمقراطية التى تهدف الى اسعاد الانسان عن طريق تحقيق العدالة الاجتماعية لايمكن لها أن تزدهر الافى نظام اشتراكى سليم ، اذ من المعروف أن الاشتراكية مهدت لظهور العدالة الاجتماعية والاعتراف بحقوق الفرد •

ان التحدث عن الديمقراطية يقتضى منا أن نذكر فى عجالة ، الدجل والفوضى والسيطرة التى كانت فاشية فى عهد ما قبل الثورة ؟ والعجب أن ذلك الدجل طبق باسم الديمقراطية ، تلك الكلمة التى كان يتشدق بها الحكام السابقون ، ولقد عانينا من هـــذا النوع من الديمقراطية المزيفة التى فرضت على الشعب • ويمكن وصـــف تلك الديمقراطية فى النقاط التالية المختصرة :

١ ــ كانت ديمقراطية صورية •

٢ ــ كانت ديمقراطية الاقلية وليست ديمقراطية السواد الأعظم من الشعب •

٣ ــ كانت ديمقراطية سيطرة رأس المال على الحكم والمصلحة الفردية •

٤ ــ كانت ديمقراطية الحزبية والوصـــول الى كراسى الحكم بأى ثمن •

٥ ــ كانت ديمقراطية الاستعمار فى أقذر صورة •

٦ ــ كانت ديمقراطية الملك الفاسد وأعوانه •

وأصــبحت بذلك المجالس النيابية والمحلية لا تمثل الا رغبات الاقطاع والرأسمالية والاحتلال والسراى •

وفقد الشعب ايمانه بنفسه بعد أن فشا فيــه المرض والفقر والجهل •

كانت ديمقراطية عفنة وصفها الرئيس جمال عبد الناصر أبلغ وصف عندما قال عنها فى احدى خطبه :

« وكان الهدف الســـادس من أهداف الثورة هو اقامة حياة ديمقراطية سليمة ، ولم نقل حياة ديمقراطية فحسب ، فقد كنــا نعيش جميعا تحت اسم الديمقراطية وتحت اسم البرلمان والبرلمانية • ولكنا لم نكن نتمتع من الديمقراطية الا باســمها ، ولكن معناهــا وأصولها وجذورها كانت مفتقدة وكنا نشعر ان هــذه الديمقراطية ليست لنا ولكنهــا كانت علينا ومن أجل فئة من الناس • ففقدت الديمقراطية معناها وروحها وأسبابها ، تحت اسم الديمقراطية تحكم فينا الرجعيون والمستغلون والانتهازيون • تحكمت فئات قليلة كانت تتجر بالديمقراطية وكان الشعب ينتظر ويكتشف ويعرف ويعلم • ونحن كشعب قاسينا طويلا ، نستطيع أن نعرف الخديعة والخداع والتضليل »

ثم يستطرد الرئيس فيقول :

« تحت اسم الديمقراطية قاسينا كثـيرا ، كانت الديمقراطية كفاحا من أجل الحكم وكفاحا من أجل السيطرة والاستغلال والثراء والسلطة والسلطان . ولهذا حينما كتبنا هذه المبادىء قبل الثورة كنا نعبر عن احساس هذا الشعب وعن آمال هذا الشعب . كتبنا الهدف السادس من أهداف الثورة وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة نتلافى بها ما فات ، لا نكتفى منها بالبرلمانية ولا بالاسم ؟ ولكن حياة ديمقراطية لأبناء هذا الشعب جميعا .. من أجل الأغلبية العظمى من هـذا الشعب ، لا من أجل الأقلية ولا من أجل المستغلين والمستبدين » .

عزيزى القارىء :

يمكننى أن أقول لك بأن الحياة السياسية فى عهد ماقبل الثورة ، كانت قد وصلت الى حالة من السوء والفساد أفقدت الشعب ثقته فى يومه وثقته فى أمسه وثقته فى غده .. فقد تأكد له أن الجهاز الحكومى كله فى الدولة بأحزابه وبرلمانه وهيئاته الحاكمة ، قد عجزت جميعا عن أن تحقق له جوهر أهدافه القومية فى السيادة الكاملة والحرية الحقيقية وفى حكم ديمقراطى سليم . كما كانت حركة الاصـلاح الداخلية قد تعطلت وتجمدت جميع مظاهر حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عند الحد الذى سمح لفئة

الاقطاع من كبار الملاك ومن الرأسمالية ومحترفى السياسة بالسيطرة والاستغلال .

وكان أن انقلبت السياسة فى بلادنا الى مسرح للمناورات والاطماع الحزبية ، وتحكم الاقطاع فى الارادة الشعبية ، واستشرى استغلال النفوذ وسيطر رأس المال على الحكم ، بما يخدم قضية الاستعمار وأعوانه . وكان طبيعيا لذلك أن تفشل حياتنا السياسية وأن تفشل تجربة الديمقراطية فى بلادنا .

ولكن من حسن حظنا ان هذا الحال المر لم يدم فكانت الثورة المباركة وكان قائدها الذى يؤمن بأن الديمقراطية الحقيقية ليست ديمقراطية الشعارات التى عرفناها فى الماضى عندما كانت تتناحر الأحزاب .

وكان الرئيس جمال عبد الناصر يؤمن بأن الديمقراطية التى نريدها هى الديمقراطية الحقيقية ، وكان يؤمن بأن نظام الحكم فى بلدنا يجب ألا يمكن استغلال الرجعية والانتهازية للحرية السياسية . وانه يجب أن تكون هذه الحرية لصالح المجموع وليست لصالح الأقلية . وان الحكم ليس وسيلة للنفوذ أو الاستغلال .

بهذا المعنى الذى أكد به قائد الثورة تحقيق سيادة الشعب ، وتعبير الشعب عن ارادته ، تلك الارادة التى تنبع من روحه وتعاليمه ومبادئه .

لقــد كان طبيعيا غـداة النصر الذى حققته ثورتنا ان نعمل بسرعة وفى حزم لازالة أسباب الفساد لكى نعيد الى الشعب ثقتــه فى نفسه ، وثقته فى ماضيه وحاضره ومستقبله . فما كاد يستتب لهــا الأمر وتدخل فى مرحلة العمل الايجابى ، ويتضـــح التطابق الكامل بينها وبين أهداف الشعب ومقاصده ، حتى سارعت الى الغاء الاحزاب السياسية القديمة ، كما حظرت القيام فى المستقبل بأى نشاط حزبى من أى نوع .. فقد تأكد للثورة انه لا سبيل فى العهــد الجديد لأن يعود زمام الأمور الى الشعب فى هيئة منظمات حزبية . فالأحزاب القديمة لم تكن تقوم على أساس الاختلاف فى المبــادىء والأهداف بقدر ما كانت تقوم على أساس عنصر الخصومة الشخصية وتحزب زعماء الأحزاب .

وهنا نود أن نشير الى نقطة هامة وهى أن الديمقراطية الحقيقية فى رأى بعضهم قد تتمثل فى وجود الأحزاب ومزاولة نشاطهــا . ونحن نجيب عن ذلك بأن فلســـفتنا فى الديمقراطية انما تقوم على تجاربنا نحن .. ولقد كان طبيعيا أن تنهار تلك الأحزاب القديمة التى ولدت فى ظل نظام فاسد واستمدت أغراضها من أغراضه وانحرافاته ولذلك كان ضروريا فى العهد الجديد الا يسمح لهذه الأحزاب ان تستمر على مسرح حياتنــا السياسية ، بعــد أن أحدثت الثورة فى مجتمعنــــا هذه التغيرات الجذرية البعيدة المدى ؛ حتى لقد تأكد نهائيا عدم تطابق أهداف هذه الأحزاب مع مقومات مجتمعنا الجديد ومن ثم كان طبيعيا الا يسمح لها بالاستمرار . ومن ناحية أخــرى

قررت الثورة بالنسبة للمستقبل ان حياتنا السياسية لابد أن تقوم على أساس لا حزبى وكان ذلك متفقا مع أهداف الثورة لسببين :

أولهما : ان الثورة وقد وحدت الهدف لشعبنا سواء فى الخارج حين دعت الى سياسة عدم الانحياز ، أو فى الداخل حين استهدفت بناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، قد حددت معالم الطريق الذى يجب أن تسلكه فى هذه المرحلة الحاسمة من حياتنا . وحين يتوحد الهدف ويتحدد برنامج العمل وترسم معالم الطريق ، لابد أن تسقط مبررات قيام الأحزاب . فالأصل فى الحزب السياسى ان فئة من أفراد الجماعة قد ارتضت لنفسها منهاجا خاصا ينطوى على آرائها ومقترحاتها للحلول الممكنة لمشاكل الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية أو لبعض هذه المشاكل .

وطالما ان الثورة قد حددت منهاج العمل لشعبنا ورسمت الحلول الحاسمة لجميع مشاكله . فانه لايكون ثمة مبرر مقبول بعدها للسماح بالنشاط الحزبى .

- **ثانيهما :** انه قد تأكد بالتجربة عندنا ، وعند غيرنا من بلاد الديمقراطية التقليدية ، ان الأحزاب السياسية بما تؤدى اليه من تشتيت الشعب الواحد بين أكثر من جبهة داخلية يعمل كل منها على اضعاف الأخرى ليفوز مكانها بالسلطة ، انما تعتبر من أخطر الأسباب التى تزيد من عوامل الانقسام والانشقاق فى الدولة الواحدة

وهو ما يجعل الاحزاب السياسية أداة اضعاف للدولة بعد أن كان الأصل فيها أن تكون سبيلا للنهوض بها وللتمكين لسلطانها •

وكان طبيعيا لثورتنا فى مثل الظروف التى نعيشها الآن ، ان تعمل على تطهير بلادنا من المفاسد السياسية فى العهد السابق وان تعمل فى اصرار على تجنيب شعبنا ـ فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه ، مرحلة تقرير المصير وبناء الحرية ـ ويلات الانقسام الذى قاسينا منه كثيرا فى الماضى •

وتأكيدا لهذه الحقائق قرر رئيسنا فى أكثر من مناسبة أنه لامكان لحزبية جديدة بيننا فقال مثلا « •• لو اننى سمحت الآن للأحزاب أن تقوم على الفور فماذا تكون النتيجة ؟ •• أغلب الظن اننى سأجد هنا ثلاثة أحزاب ••

أحدهما : يدعو الى التحالف مع الغرب وسيكون عماده على بعض الرجعيين والاقطاعيين •

وثانيها : يدعو لى التحالف مع الاتحاد السوفيتى وسيكون عماده على الشيوعيين •

أما الحزب الثالث فسوف يكون الحزب الذى ينادى بسياسة عدم الانحياز والحياد الايجابى •

وسيكون بين الثلاثة معركة عنيفة تمزق وحدة بلدنا فهل هذا هو مايريده شعبنا •• ؟

ان جوابى هو بالطبع .. لا

انني لا أريد أن تتمزق وحدة وطننا من أجل مصلحة هـذا البلد الأجنبى أو ذاك ، وانما أريد صيانة وحدة البلد حتى تثبت الفكرة الوطنية فى أعماق الشعب وترسخ .. »

وكان طبيعيا مع خلاصة كل هذه التجارب ومع ما تستهدفه الثورة فى مرحلتنا الحاضرة من بناء ديمقراطية سياسية واجتماعية واقتصادية متكاملة ، تقوم على أساس التعايش السلمى بين الطبقات ، وعلى كفالة الوحدة القومية ، ودون أن تسمح بمكان فيها لاقطاعى أو مستغل . كان طبيعيا أن تقوم حياتنا السياسية على قاعدة اللاحزبية وأن يجتمع أبناء شعبنا جميعا فى منظمة سياسية واحدة لخدمة الأهداف الثورية .. هذه المنظمة الشعبية هى الاتحاد الاشتراكى العربى والذى سوف نسرد أهدافه فيما بعد .

عزيزى القارىء :

لعلك تذكر هذه القصة الساذجة والتى لابد أن تكون سمعتها أو قرأتها والتى تهدف الى اثبات أن أيا منا يمكنه كسر أى عصا منفردة أما اذا جمعنا مجموعة من العصى فى ربطة واحدة فمن المستحيل كسرها .. انك تذكر ولاشك هذه القصة وانى أؤكد لك انها انطبقت علينا فعندما كنا متفرقين متخاصمين كنا محلا للاستغلال سواء من السراى أو الاقطاعيين أو الحكام وكان مظهر ذلك اننا لم نتمكن من التعمق فى أى عمل هادف بناء وانى لا أبالغ حينما أؤكد لك بأن

أتفه ضروراتنا كانت تأتي من دول بعيدة عنا وبأسعار مضاعفة ولم نفكر فى انتاجها محليا . أما الآن فلنا أن نفخر فلقد أصبحت مداخننا تنفث دخانها فى كل ركن من أركان وطننا لنؤكد للعالم بأن هنا عمالا عربا يصنعون التاريخ ويثبتون أنهم لا يقلون عمن ركبهم الغرور فى القارات المختلفة فظنوا أنهم أرفع شأنا وأحسن حالا من غيرهم . ويكفيك يا عزيزى أن تتابع صحفنا المحلية أو حتى الأجنبية لتقرأ بنفسك أسماء صناعات جديدة تولد يوما اثر يوم .

على أننى الى الآن لم أحاول أن أبرز لك مقومات مجتمعنا الديمقراطى الاشتراكى بشكل محدد بل كنت أتكلم معك بشيء من التعميم وقد آن لى الآن أن أحدد لك المقومات الأساسية لمجتمعنا الذى نبنيه .

أولا ــ المساواة :

فأفراد المجتمع فى بلادنا جميعهم متساوون فى الحقوق والواجبات . وبصفة خاصة فان الفوارق المادية لا أثر لها على حياة الأفراد السياسية ، فهى لا تسمح بأن تستأثر طبقة معينة بالحكم أو منفعة خاصة لمجرد ثرائها أو لوضعها الاجتماعى . ومن الأسس الأولية لديمقراطيتنا أنها تعمل على الحد من ضروب الثراء الفاحش الذى يضر بمصلحة الآخرين . فأداة الحكم فى ظلها مرآة لرغبات الشعب ووسيلة لتحقيق منفعة الأفراد كلهم ، وليست طريقا لتحقيق المآرب الخاصة أو المصالح الذاتية .

ثانيا ـ التضامن الاجتماعي أساس المجتمع :

وهو عنصر هام فى مقومات ديمقراطيتنا ، ذلك لأن أى مجتمع لا يكون هذا التضامن أساســـا لبنيانه ، وكل مجتمع ينشب التنافر والتناحر بين طوائفه ، يكون مجتمعا مهددا بالتفكك والانهيار .

وينعكس هـــذا التفكك على جهاز الدولة فتختل أداة الحكم وذلك لأن الديمقراطية التى أساسها حكم الشعب بالشعب لا يمكن أن تتحقق فى حال وجود فئات متميزة داخل المجتمع لأن الطبقية ـ كما هو معروف ـ تؤدى الى حدوث الصراع بين طبقة وأخرى مما يؤدى الى سيطرة طبقة على طبقة وفى حالتى الصراع والســـيطرة لا يمكن اطلاقا ان يسود مبدأ حكم الشعب بالشعب ولهذا تقـرر دستوريا جعل التضامن بين أفراد الوطن وطوائفه أساسا للمجتمع

ثالثا ـ كفالة الحريات والأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص :

وتشمل هذه الحريات ، الحرية الشخصية والحرية السياسية وحرية الفكر والقول وحرية الاجتماع وحرية التعليم .

فالحرية تشكل مطلبا أساسيا للوجود الانسانى ، كما انهـــا شرط أساسى لاستكمال معالم النظام الاشتراكى فى وطننا ، والحرية فى رأينا لا تعنى مجرد حق التعبير بل هى تشمل حق التعبير وسلامته فى الوقت نفسه حتى لا تكون أمرا ظاهره حق وباطنه ضلال .

كما أنه ليس المهم فى هذه الحرية أن نعبر عن آرائنا فقط بل

أن يكون لآرائنا صوابها وقدرتها على التوجيه • واشتراكيتنا تسعى لأن يكون الجانب التعبيرى من الحرية قادرا على تمهيد السبيل للانسان فى أن يحقق سعادته •وهذا لا يتحقق الا بوساطة تحرر الانسان من النظام الذى يجعله عرضة للاستغلال وعرضة لأن يبعد عن مجالات المشاركة العملية فى الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التى تعود على المجتمع •

واشتراكيتنا قد أزالت هذه العوائق فعلا ووضعت من القوانين ما يكفل عدم ظهورها فى المستقبل •

والمفهوم الاشتراكى فى بلدنا للحرية يعتبرها كاملة بمقدار ما قد تكون قادرة على انماء طاقة الانسان فى أن يؤثر بشكل حاسم ومفيد لتطوير المجتمع والافادة من هذا التطور • فان هذه الطاقة لا يمكنها أن تنجح آثارها الا عندما يتحقق للانسان معالم التحرر من الاستغلال الاقتصادى والاجتماعى أو السيطرة السياسية •

ومن ذلك يتبين أن الحرية لا تكون متكاملة الا بمقدار مايكون الانسان متحررا ولا تكون الحرية منتجة أو ايجابية الا بمقدار ما يتحقق فى المجتمع من نظام يؤمن بتكافؤ الفرص والمساواة الاقتصادية والاجتماعية •

فالحرية ـ كما تطبقها اشتراكيتنا ـ تعتبر أمرا معنويا وايجابيا يهدف الى تحقيق سعادة الفرد • وهى ليست فكرة مجردة أو معنى مستقلا عن عملية التحرر الأنسانى واذا كان التحرر يؤدى

الى ازاحة العوائق والرواسب والعوامل التى تجمد انطلاقة الانسان ، فان الاشتراكية العربية التى نمارسها تقرر الترابط العضوى بين التحرر والحرية ، وتعمل على أن يؤدى تحرر الفرد الى سلامة ممارسته لحقوقه فى الحرية .

وحريتنا فى مجتمعنا الجديد لها عدة مظاهر أهمها :

١ ـ حرية النشاط الاقتصادى الخاص بشرط الا تضر بمصلحة المجتمع أو تخل بأمن الناس .

٢ ـ حرية الملكية الخاصة ، فهى مصونة وتحميها الدولة من كل عدوان فردى أو حكومى فليس للدولة أن تنزع عن أحد ملكه الا لمنفعة عامة مقررة وبعد أداء تعويض عادل اليه .

٣ ـ الحرية الشخصية ، وهى حرية كل مواطن فى الغدو والرواح .

٤ ـ حرية المراسلة وكفل القانون سريتها .

٥ ـ حرية الاعتقاد فكل فرد حر فى اعتناق الدين أو المذهب الذى يريده .

٦ ـ حرية الرأى ، وقد كفلت الدولة حرية الرأى والفكر والقيد الوحيد هو أن يكون استعمال هذه الحرية وفقا لمصالح الشعب وفى حدود القانون .

٧ ـ وحرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات ، بشرط أن تكون أغراض الاجتماع سليمة وأن يكون تكوين الجمعيات لأغراض مفيدة .

٨ ـ حرية التعليم والمقصود بذلك حرية كل مواطن فى أن يمارس تعليم مواطنيه وذلك فى حدود القانون والنظام والآداب .

وهكذا يظهر أن هذه الحريات التى كفلتها ديمقراطيتنا الاشتراكية للمواطنين جميعا واحاطتها بالضمانات الكافية تجعلنا نؤمن بأنها حريات تهدف الى رخاء الفرد وسعادته ، فهى حريات ايجابية تجعل من المواطن كائنا له قدرة وكيان وشخصية ذاتية ، وليس مجرد مسمار فى آلة تعمل دون مراعاة لاعتبارات الكرامة الانسانية كما هو الحال فى بعض المجتمعات الأجنبية . كما انها ليست مجرد شعارات زائفة لها بريقها كما هو الحال فى بعض المجتمعات الأخرى . ولكنها حرية تحمى المواطن من أن يقع فريسة للجوع أو العرى أو الجهل .

رابعا ـ الانتخاب حق لا منحة :

تقرر القواعد الدستورية فى جمهوريتنا أن الانتخاب حق للمواطنين جميعا فهو ليس منحة من الدولة للمواطنين ، تجيزه له متى شاءت وتسلبه منه متى شاءت .

خامسا ـ كفالة حق العمل :

تكفل ديمقراطيتنا الاشـــتراكية كذلك حق العمل للمواطنين فان الدولة تلتزم بتوفير العمل لكل عامل •

سادسا ـ رعاية الفئات العاملة وتدعيم النقابية العمالية :

والنقابية مظهر شرعى من مظاهـــر الديمقراطية فى حياتنـا المتوثبة • عن طريقها يعبر قطاع هام من الشعب هو قطاع الطبقة العاملة عن أمانيه وآماله ورغباته فى أن يعيش حياة انسانية حرة كريمة ، ينعم فيها بالطمأنينة والعدل والمساواة ، طالما انه يؤدى واجبه بأمانة واخلاص وهكذا يتمكن العمال من التجمع فى شكل نقابات للدفاع عن حقوقهم المشروعة •

وعلى هذا فالديمقراطية والتضامن الاجتماعى وكفالة الحريات والأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص وحق الانتخاب وحق العمل هى المقومات الأساسية للمجتمع الديمقراطى الاشـــتراكى الذى نعمل الآن على تكوينه فى جمهوريتنا الحبيبة •

أى أن المواطن الصالح فى بلدنا عليه أن يؤمن بما يأتى :

ـ التكافل الاجتماعى من غير سلب حرية أى فرد •

ـ حرية الفرد من غير أن تسمح له بالسـيطرة أو الاعتـداء على حرية غيره •

ـ لكل انسان جزاء لعمله من غير استئثار ولا بغى ولا أنانية •

ـ رخاء الأفراد مظهر من مظاهـــر رخاء المجموع وان رخاء المجموع لابد أن يعود أثره على كل فرد فى المجموع •

ثم بعد ذلك عليه أن يؤمن بالضمير الاجتماعى الذى يجعله فى يقين كل فرد فى الجماعة بمثابة عضو فى جسد واحد ؛ اذا اشتكى أحد هذه الأعضاء تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر •

عزيزى القارىء :

اذا كانت الاشتراكية بصفة عامة تعمل على التقريب بين الفئات التى تكون المجتمع وتهدف الى رفع مستويات المعيشة للفئات الدنيـة الى القدر الذى يكفل لها حياة انسانية كريمة مع تحقيق المساواة بين الأفراد بحيث لا تســـيطر فئة على أخرى ، فان اشـــتراكيتنا الديمقراطية قد حققت فعلا هذه الأهداف ، فهى قد حاربت الاقطاع منذ أيامها الأولى ، وحاولت القضاء على الظلم الاجتماعى وأصدرت قانون الاصلاح الزراعى لمنع الاستغلال وتحكم الأقلية فى الأكثرية كما أن اشتراكيتنا تعرف للعامل قدره وتعتبره عنصرا أساســيا فى المجتمع وأحد عوامل الانتاج الهامة ولذلك فهى تعمل على صــيانة رزقه • كما ان اشتراكيتنا تخصص الاعتمادات الضخمة فى ميزانية الدولة لكى توفر لكل مواطن الغذاء والكساء والمسكن الصـــحى والدواء وحق التعليم المجانى ، وهى تقرب بين الطوائف التى تكون المجتمع وتزيل ما بينها من فوارق ، كما انها تعمل على رفع مستويات المعيشة لافراد المجتمع من ذوى الدخل الصـــغير والمحدود لكى

يعيشوا عيشة آدمية كريمة ، وتستخدم فى ذلك مختلف السياسات التى تهـــدف الى اعانة الفقير ووضـــع حد أعـــلى لثروة الغنى ، واشتراكيتنا هادفة كان لها أثرها فى الفكر والقيم المعنوية للانســان مثلما كان لها أثرها فى مجالات الحياة الأخرى ، وهنـــا يمكنك أن تسأل هل تحقق كل هذا وأصبح ما نكتبه على الورق حقيقة واقعة ؟

وسأرد عليك بالا تتسرع والا تحكم على الأمور من اطارهـا الشكلى فقط ، فالأعوام العشرة ليست كافية لتحقيق كل هذا ولا يمكن لأى مخلوق مهمـــا أوتى من الحكمة والقدرة أن يغير أى مجتمع بين يوم وليلة ، فالمسألة مسألة عمل ومثابرة على العمل بناء على خطة محكمة وطالما نحن نســير على هــدى مبادئنا الثابتة والنابعة من ذاتنا فسنصل الى مايرنو اليه كل منا ، ويكفينا اننـــا نتحرك وان مبادئنا تؤتى أكلها عاما بعد عام وهذا هو مقياس النجاح الحقيقى .

والآن أشعر أن الوقت قد حان لأن أقدم أساس فكرة الاتحاد الاشتراكى العربى ، والواقع أن ما سأقوله لك لا يكفى بل عليــك أن تقرأ بامعان النص الكامل لقانون الاتحاد الاشتراكى العربى حتى تتأكد بنفسك أن كل حرف جاء فيه دليل قاطع على مبادئنا الخالدة ، تلك المبادىء التى لم نستوردهـــا من هنا أو هناك ، انما انبعثت من ذاتنا من أجل رفاهيتنا .

لقد انتقل نضال الشعب نحو التحويل الاشتراكى بعد قرارات يوليو ١٩٦١ وقد اقتضت مراحل الكفاح قيام تنظيم شعبى هو الاتحاد

الاشتراكى العربى ليكون أمينا وقادرا على المحافظة على مبادىء الثورة الستة والاندفاع بها الى الأهداف الكبرى التى حددها الميثاق •

والواقع ان الاتحاد الاشتراكى العربى هو الطليعة الاشتراكية التى تقود الجماهير وتعبر عن ارادتها وتوجه العمل الوطنى ، وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره فى خطه السليم فى ظل مبادىء الميثاق •

وهو الوعاء الذى تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها • ويضم الاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم سياسى شعبى قوى الشعب العاملة ، ويتمثل فيه تحالف هذه القوى فى اطار الوحدة الوطنية •

واتحادنا الاشتراكى يهدف أساسا الى النقاط التالية :

١ ـ تحقيق الديمقراطية السليمة ممثلة بالشعب ، فتكون الثورة بالشعب فى أسلوبها وللشعب فى غايتها وأهدافها •

٢ ـ تحقيق الثورة الاشتراكية التى هى ثورة الشعب العامل •

٣ ـ دفع امكانيات التقدم ثوريا لصالح الجماهير •

٤ ـ حماية الضمانات التى قررها الميثاق وهى :

(ا) كفالة الحد الأدنى لتمثيل العمال والفلاحين فى جميع التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ، بحيث يراعى فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى نفسه أن تكون نسبة العمال

والفلاحين ٥٠٪ على الأقل باعتبارهم أغلبية الشعب التى طال حرمانها من حقوقها الأساسية •

(ب) مبدأ القيادة الجماعية •

(ح) دعم التنظيمات التعاونية والنقابية •

(د) ارساء حق النقد والنقد الذاتى •

(ه) نقل سلطة الدولة الى المجالس المنتخبة تدريجيا •

وتتلخص واجبات الاتحاد الاشتراكى العربى فيما يلى :

(ا) أن يكون قوة ايجابية تدفع العمل الثورى •

(ب) حماية مبادىء الثورة وأهدافها •

(ح) تصفية آثار تحكم الرأسمالية والاقطاع •

(د) النضال ضد تسلل النفوذ الأجنبى •

(ه) النضال ضد تسلل الرجعية التى تم اسقاطها •

(و) النضال ضد تسلل الانتهازية •

(ز) مقاومة السلبية والانحراف •

(ح) منع الارتجال فى العمل الوطنى •

وهكذا يظهر لنا أن الاتحاد الاشتراكى العربى يمثل الاطار السياسى الشامل للعمل الوطنى ، وتتسع تنظيماته لجميع قوى الشعب من فلاحين وعمال وجنود ومثقفين ورأسمالية وطنية على أساس الالتزام بالعمل الوطنى فى ترابط دقيق بين المستويات المختلفة من قاعدة التنظيم الى قيادته الجماعية ، وضمانا لأن يؤدى هذا التنظيم الشعبى الى تحقيق أهدافه فان العلاقات سواء بين الأعضاء بعضهم وبعض

أو بينهم وبين تنظيماتهم ، تتطلب مجموعة من القيم والمبادىء ليسير الاتحاد الاشتراكى العربى بقوة ايجابية نحو أهدافه الثورية .

وأهم هذه المبادىء ما يلى :

١ ـ احترام الأقلية لارادة الأغلبيـــة حتى لا يكون هناك أى مجال لقيام دكتاتورية فى منظمات الاتحاد .

٢ ـ كسب ثقة الشعب عن طريق الاقناع ، وهــذه الثقة هى السبيل الى طاعة الجماهير لقيادتها ، طاعة ليســت وليدة الخوف ، ولكنها وليدة الاقناع ، ولا تعطى للقيــادات فى أى مســتوى من المستويات ، حقوقا مكتسبة تقيم دكتاتوريات ، داخل تنظيمات الاتحاد .

٣ ـ النظام والطاعة فى العلاقات بين القيادة والطليعة والجماهير على أساس اخلاص القيادة الثورية وسلامة مخططاتهــا واخلاص الطليعة الاشتراكية والاستعداد للبذل والتضحية ، واقناع الجماهير .

٤ ـ العمل على قيام علاقات ســليمة بين منظمات الاتحاد وبين الشعب العامل .

٥ ـ العمل على حل مشاكل الجماهير .

٦ ـ العمل على استمرار الدفع الثورى لدى الجماهير .

٧ ـ اطلاع الجماهير على حقائق الأمور .

٨ ـ عدم فرض السلطة أو ممارســة أى نوع من التعالى على جماهير الشعب العامل .

٩ ـ الاعتراف بالاخطاء والمبادرة الى اصلاحها •

والاتحاد الاشتراكي العربى وهو السلطة الشعبية يقوم بالعمل القيادى والتوجيهى وبالرقابة التى يمارسها باسم الشعب ، على حين يقوم مجلس الأمة ، وهو سلطة الدولة العليا ومعه المجالس النقابية والشعبية ، بتنفيذ السياسة التى يرسمها الاتحاد الاشتراكى العربى •

والواقع أن الاتحاد الاشتراكى العربى لا يحل محل النقابات أو التعاونيات أو منظمات الشباب ، وانما يعمل على النحو الذى أوضحه الميثاق •

وهكذا فانه من خلال منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى فى جميع مستوياتها يجد الميثاق ـ وهو بالنسبة لثورتنا نظريتها السياسية وبالنسبة لاشتراكيتنا فكرها الثورى ـ طريقه الى التطبيق العملى •

والحقيقة التى لا مراء فيها ان قيام الاتحاد الاشتراكى العربى بدوره القيادى وتحمله لمسئوليات الطليعة ووقوفه حارسا على الضمانات التى كفلها الميثاق وممارسته لوظائفه بالأسلوب الديمقراطى ، وانبثاقه عن الجماهير وتمثيله لأمانيها وتعبيره عن ارادتها ، تحقيق لمبدأ سيادة الشعب وارساء لقاعدة أساسية من قواعد التنظيم السياسى الديمقراطى ، وهى أن الديمقراطية السليمة تصبح بالمنطق الاشتراكى وسيلة وغاية للنضال الوطنى •

ان المذاهب الاشتراكية تقضى عادة بتملك الدولة لجميع

وسائل الانتاج ومنها الأرض ، وقد كان دعاة المذاهب الاشـــتراكية الأولى يهتمون بالنواحى الاجتماعية وبصفة خاصة :

- تحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس •

- تحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس •

- القضاء على الفقر •

وكانوا ينادون كذلك بتملك الدولة لعوامل الانتاج الأساسية لضمان حسن توزيع انتاجها بين الناس •

ونحن فى الجمهـــورية العـــربية المتحدة تتفق مع المذاهب الاشتراكية فى الطرق والوسائل ، فسياستنا تهدف الى القضاء عـلى سيطرة أصحاب الاقطاع مع زيادة عـدد الملاك الزراعيين ولهـــذه الاعتبارات كلها كان الاصلاح الزراعى هـــدفا أساسيا من الأهداف التى عملت الثورة على تحقيقهـا منذ بدئها • وهكذا يمكننا اعتبـــار الاصـلاح الزراعى التمهيد المبدئى لاقامة عدالة اجتماعية فى القطاع الزراعى ولقد تحققت فعلا النتائج التى تهدف اليها الاشــــتراكية فقد قضى على الاقطاع وأصبح لا قدرة له على السـيطرة السياسية أو الاجتماعية وأصبحت الملكية فى حدها الأعلى (١٠٠ فدان) لا تمثل خطرا نخشاه على كيان المجتمع ، كما تمكنا من الحد من التفاوت فى الدخول بين الملاك الزراعيين وخلق فئة جديدة من الملاك •

وقد هدف قانون الاصـــلاح الزراعى الى تحقيق العـــدالة

الاجتماعية عن طريق زيادة الرقعة الزراعية بالقدر الذى يسمح بتمليك المزارعين القدر اللازم من الأرض الذى يدر عليهم دخلا كافيا مع استمرار زيادة هذه الرقعة لاستيعاب الزيادة من السكان فى القطاع الزراعى . وكذلك اشترط قانون الاصلاح الزراعى ضرورة تنظيم الملاك الزراعيين فى جمعيات تعاونية تسمح لهم باستغلال الأرض أحسن استغلال ليزداد دخلهم ومن ثم يزداد الدخل القومى ثم تمكينهم من استغلال الآلات لتوفير طاقات حيواناتهم فى الانتاج الغذائى (لحوم ـ البان) ولهذا فان حكومتنا نفذت مشروع مديرية التحرير وبدأت فى تنفيذ مشروع السد العالى الذى سوف يحقق زيادة فى المساحة المنزرعة لحوالى مليونى فدان ، كما بدأت فى العمل على استغلال الأراضى الشاسعة فى الواحات الخارجة والداخلة وسيوة والفرافرة والبحرية والتى تبلغ مساحتها ملايين الأفدنة وقد تم زراعة جزء هام من هذه الأراضى بفضل المياه الجوفية . ومن الطبيعى أن جملة تنفيذ هذه الاصلاحات لا يتحقق الا عن طريق القطاع العام . فالمشروع الخاص مهما كان ضخما لا يمكنه أن يقوم بأى جزء ولو بسيط من هذه المشروعات ، اذ أن همه المباشر الحصول على الربح بأسرع وأقصر طريقة ، دون الالتفات الى حاجات الشعب الأساسية .

وهكذا يمكنك أن تتصور شكل مجتمعنا الريفى فى المستقبل فسوف يتحرر المزارعون من استغلال الوسطاء والمرابين وذلك عن طريق تصريف الأعمال وتسويق المنتجات بوساطة الجمعيات التعاونية

وبفضل مجالس القرية • أى باختصار فان الدولة تعمل بهمة لاتفتر من أجل زيادة الرقعة الزراعية أو ما يسمى بالتوسع الأفقى وتعمل كذلك على زيادة انتاج الأرض المزروعة فعلا ويسمى بالتوسع الرأسى •

ولقد فضلت أن أبين مجهودات حكومتنا فى المجال الزراعى ، وبقى لى أن أتحدث عن مجهودات مجتمعنا الاشتراكى فى القطاع الصناعى والتجارى فالمستعمر أراد خلال فترة احتلاله لوطننا أن يجعل منا مزرعة له تمده بالمواد الخام بأبخس الأثمان وكانوا يعلموننا فى المدارس اننا لا نستطيع أن نصنع بلادنا لأننا نفتقر الى المواد الخام اللازمة للتصنيع ولأنه ليس لدينا حديد ولا فحم كما تنقصنا الأيدى العاملة المدربة ، ولكن عندما جاءت ثورتنا قضت على هذا الوهم ؛ وأثبتت أن هذه الخرافة لم تكن تهدف الا الى استمرار استنزاف جهودنا من أجل غيرنا ولن أحاول أن أعدد مصانعنا باعتبارها دليلا قاطعا على دحض الخرافة الاستعمارية ولكنى سأسأل بعض الأسئلة ، كم عدد المصانع الآن •• ؟ وما انتاجها •• ؟ وكم عدد الفنيين بها والعمال •• ؟ ولمصلحة من تنتج •• ؟ وما مدى جودة هذه الصناعات •• ؟ ان محاولة الاجابة ستشعرنا بأننا بدأنا نعيش فى مجتمع صناعى •

ان مجتمعنا المتوثب لغد أكثر اشراقا ، قد بذل ومازال يبذل من الجهد من أجل تنفيذ برنامج التنمية المختلفة ، ويكفينا فخرا أننا نعيش فى المجتمع الذى تمكن من أن ينفذ برامج السنوات الخمس

الأولى كاملا لا فى موعده فحسب بل لقد تم فى أقل من ثلاث سنوات وهكذا بلغنا مرحلة متقدمة من التصنيع • لقد كنا نصـــدر القطن لبريطانيا ونستورد منها ما نلبسه فاصبحنا نصـــدر فائض انتاجنا من الأقمشة الى بريطانيا • وقد اضطرت صحافة الدول الاستعمارية الى أن تسلم وتعترف بتقدم صناعاتنا ، وهكذا أصبحت الصـــناعة أحد الأعمدة الرئيسية التى يقوم عليها تطورنا الاقتصادى والاجتماعى وهنا يجب اثارة سؤال هام : على أى أساس تستند نهضتنا الصـــناعية الهائلة ؟

والاجابة عن ذلك تكمن فى أن نظامنا الاشـــتراكى التعاونى هو أساس هذه النهضة ، فالدولة تمول المشروعات الهـــامة وتنشىء مشروعات جديدة وتصرف الأموال فى البحث عن المعادن والتنقيب عن البترول ولا تبخل اطلاقا على تعليم شبابنا فى أى مكان من الأرض وهنـــا أرجو أن تلحظ بأننى أقول الدولة وليس بعـــض المؤسسات الاحتكارية والتى لا يمكن لها أن تضحى بأموالهـــا من أجل ربح بسيط أو ربح يأتى اليها بعد جهد طويل غير مضمون العواقب ، بمعنى أن التصنيع فى الماضى كان يعتمد أساسا على المجهودات الفردية التى لا تتبع خطة عامة بل تهدف أساسا الى تحقيق أرباح سريعة لأصحابها ذات معدلات مرتفعة •

وأخيرا ننتقل الى اظهار دور اشـــتراكيتنا فى تنظيم التجارة وانى أفضل أن أسهب فى هذه النقطة لأنها تتميز بطابع خاص ، كما اننا لا يمكننا أن نلمسها بحواسنا العادية • فهناك عدة أوضاع وظروف

معينة تستلزم تدخل الحكومة على نطاق واسع لامكان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة فى مجتمعنا الجديد • ففى كثير من الدول الأجنبية التى نتعامل معها اقتصـــاديا تقوم الحكومات أو بعض الهيئات العامة أو الخاصة باحتكار التجارة الخارجية احتكارا كليا أو جزئيا ، مما يضع مشروعاتنا الفردية فى مركز غير متكافىء مع هذه المؤسسات الحكومية الضخمة فى الخارج • ولهذا يتطلب تدخل حكومتنا فى التجارة الخارجية لتنسيق السياسات الاقتصـادية بيننا وبين الدول النامية الاخرى ، ولمواجهة التكتلات الاقتصادية فى بعـــض مناطق العالم المتقدمة وللحصول على أنسب شروط التبادل التجـــارى فى التعامل معها كما أن بعض الســلع المستوردة تبلغ من الأهمية درجة تستدعى قيام الحكومة مباشرة أو عن طريق أجهزتها وشركاتها بعملية الاستيراد تفاديا لما قد ينجم من اضطراب خطير فى الحياة الاقتصادية اذا ما ترك للمشروعات الفردية •

ولكل ما تقدم من اعتبارات فان سياستنا الاقتصـــادية فى قطاع التجارة الخارجية مبنية على قيام الشركات والهيئات الحكومية المختلفة باستيراد السلع الأساسية للانتاج أو للاســـتهلاك المحلى بحيث تقل بالتدريج نسبيا حصة التجار الافراد ، على أن تلك السياسة تقترن فى الوقت نفسه بسياسة تشجيع صغار التجار ومتوسطيهم على الاتجار فى السلع الأخرى غير الأساسية • وذلك باعطاء هؤلاء التجار نِســـبا متزايدة من تراخيص الاستيراد وذلك بقصد خلق طبقة متوسطة من رجال الأعمال تســـعى لخدمة التجارة الخارجية دون أن تحاول

استغلال مركزها استغلالا يضر بأقوات الشعب أو الى سمعة الحكم .
وهكذا يتبين أن تجارتنا الخارجية قد تحررت من سيطرة الاحتكارات والأسواق الاستعمارية وتفتحت لصادراتنا مجالات وأسواق جديدة وأمكننا أن نحرر اقتصادنا من الاعتماد على محصول واحد للتصدير عن طريق التوسع فى انتاج السلع والخامات التى تتطلبها الأسواق الخارجية .

كما تمكنا عن طريق توفير السلع الأساسية والتموينية بانتاجها محليا على نطاق أوسع كالتقليل من اعتمادنا على الخارج وهكذا وجهنا عملاتنا الأجنبية لاستيراد المصانع والآلات والمواد الخام اللازمة للتنمية الاقتصادية . هذا بالنسبة للتجارة الخارجية .. أما بالنسبة للتجارة الداخلية فان اشتراكيتنا تهدف أساسا الى توزيع السلع المختلفة بأرخص الأسعار ، وتعمل الحكومة لتحقيق ذلك عن طريق تشجيع نشاط الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وتسهيل تمويلها ودعمها واستكمال مقومات النجاح اللازمة لها . كما تعمل على تشجيع صغار التجار ورعايتهم مع العمل فى الوقت نفسه على رقابة الأسعار التى يبيعون بها رقابة فعالة لضمان عدم استغلالهم للمستهلكين .
كما تهدف سياسة الحكومة الى اقامة مزيد من الشركات التجارية العاملة وانشاء فروع عدة لها لخدمة الطبقات المحدودة الدخل ، كما وضعت الحكومة القوانين اللازمة لابعاد الدخلاء عن مهنة التجارة مع فرض رقابة مستمرة على نشاط القائمين بها لتوفير السلع وتوصيلها الى المستهلك بأسعار مناسبة .

أى باختصار فان دولتنا تعمل بهمة من أجل القضـــاء على أى مستغل أو محتكر فلا مكان لمثل هؤلاء الأشخاص فى مجتمعنا الاشتراكى الذى يهدف أساسا الى رفع الظلم ومنع الاستغلال •

عزيزى القارىء :

لقد حانت مسئوليتنا من أجل أن نسبق الزمن ونعوض مافاتنا وهذا يقتضى عدم السلبية ، وأن نواجه المســـتقبل بايجابية وتفاعل واقدام •• ان الثورة التى نعيشها الآن هى تفاعل مستمر بين المواطن وحاجات المجتمع • واستمرار الثورة هو فى حيويتهـا وهى تواجه المتناقضات الناتجة من عملية التطور المستمر ، وهذه الحيوية وقودها المشاركة الجماعية فى حل المشكلات •• فاذا نجحت اشتراكيتنا فى توفير الحيــاة الكريمة لفريق من الفلاحين أو لفريق من العمال أو لفريق من المثقفين •• فان اكتفاء هذا الفريق بما حققته له اشتراكيتنا وتوقفه عن المشاركة فى استمرار نجاح تجربتنا بالنسبة للباقين ، هو عمل معوق للتطور •• ان الفـــرد لا يعتبر ثائرا ، اذا سار فى ركب التطور ليحقق أحلامه الذاتية •• ان النفســـية الثائرة هى التى تغلى دائما بالثورة لتحقيق أهداف المجموع •

وأخيرا أرجو أن يتحرر كل منا من الأنانية وحب الذات وان نؤمن بأن قيمتنا يجب الا تستمد من ذاتنا فقط بل من ذات مجتمعنـا ككل بكافة طبقاته من عمال وفلاحين ومثقفين وجنود ورأسماليين وطنيين •

تم الكتاب

مطابع الدار القومية

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤



العـــدد ٤٥ الثمن ... قروش